A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/330
3 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الاقتصادية العاجلة إلى جزر القمر

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٥١/٣٠ واو المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، إلى مجتمع البلدان والهيئات المانحة وكذلك الوكالات المتخصصة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، أن تمنح جزر القمر كل المساعدة التي تحتاجها في المجالات الإنسانية والمالية والاقتصادية والتقنية، بما يسمح لها تحقيق التعمير الوطني والتنمية المطردة. كما طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يوفد إلى موروني بعثة تقييم إنساني وتقني متعددة التخصصات لتقوم بإجراء دراسة مفصلة لاحتياجات البلد في مجال المساعدة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الثالثة والخمسين. وهذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة استجابة لذلك القرار.

ثانيا - لمحة عامة

٢ - تجتاز الجزر الثلاث التي تتألف منها جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية (القمر الكبرى، وأنجوان، وموهيلي)[1] وعدد سكانها ٥٠٩ ٠٠٠ نسمة، فترة تغيرات اقتصادية وسياسية أفضت إلى أزمة اجتماعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلد الذي استقل في عام ١٩٧٥. واستمر الركود الاقتصادي الذي يشكو منه البلد منذ عام ١٩٨٥ واستفحل ابتداء من عام ١٩٩٧ بسبب أزمة انفصال أنجوان وحالات النقص الفادح في الكهرباء والمياه التي أثرت على أهم دواليب الاقتصاد كافة. وتباطأ النمو وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٩٧، مما أفضى إلى انخفاض في الدخل الفردي قدره ٢ في المائة.

٣ - ويشهد الدخل الفردي بالقيمة الحقيقية انخفاضا مطردا: ففي عام ١٩٩٧ كان دون مستواه في عام ١٩٨٥ بزهاء ١٧ في المائة. وجزر القمر، حيث يناهز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة ٥٧ عاما، ومعدل محو أمية الكبار يبلغ ٥٦ في المائة، وحيث يزداد الفقر باطراد، هي من أفقر بلدان العالم، فمرتبتها العالمية ١٤٠ من أصل ١٧٥ بلدا، وفقا للرقم القياسي للتنمية البشرية الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧.

٤ - وتكبح تنميتها عدة معوقات: الانقسام إلى عدة جزر، وصغر سن السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة مما يفضي إلى كثافة سكانية عالية، ومحدودية الموارد الطبيعية، ونقص في اليد العاملة المؤهلة في سياق تعم فيه البطالة، واعتماد شديد على المساعدة الخارجية، ونظام إيكولوجي هش، وهشاشة إزاء الكوارث الطبيعية. وتضاف إلى ذلك الاضطرابات السياسية بسبب الانقلابات المتعددة التي أعاقت التنمية الاقتصادية - الاجتماعية منذ الاستقلال.

٥ - وتتفاقم هذه الصعوبات من جراء المشاكل الهيكلية. فالجهود الرامية إلى تنشيط القطاع الخاص لم تحقق النتائج المرجوة. والاقتصاد غير قادر على المنافسة ويصطدم بنقص تنمية رأس المال البشري وبارتفاع تكاليف الإنتاج، الناجم أساسا عن حالات عجز تضخمي بالميزانية. وتتأثر المبادرة الخاصة والإنتاجية تأثرا سلبيا بأوجه القصور في تسيير الشؤون العامة وفي إدارة الموارد العامة.

٦ - والأزمة الخطيرة التي تمر بها المالية العامة، منذ عدة سنوات، تعزى في جزء كبير منها إلى تدني مستوى تنمية الأنشطة الإنتاجية وهبوط سعر المواد الخام التي تشكل المصدر الأساسي لإيرادات البلد من العملات الأجنبية. وأفضت الإدارة الاقتصادية المتعثرة وأوجه القصور في تسيير الشؤون العامة إلى إهدار للأموال العامة، وشلت قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في الأسواق الأجنبية. وهذا الأمر جعل الدولة عاجزة عن دفع مرتبات موظفي الدولة والوفاء بخدمة الدين الخارجي.

٧ - وتشهد جزر القمر في الوقت الحاضر حالة اجتماعية - اقتصادية تبعث على القلق وتتلخص فيما يلي: سرعة النمو الديمغرافي وتزايد البطالة؛ واستمرار انخفاض نصيب الفرد؛ وتدهور قطاع الصادرات؛ وتزايد تكاليف الاقتصاد وتناقص قدرته على المنافسة؛ وتدهور الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ومحدودية تدفقات الاستثمارات.

ثالثا - السياق السياسي والاقتصادي

الحالة السياسية

٨ - على الصعيد السياسي، وضع انتخاب السيد محمد تقي عبد الكريم، في آذار/ مارس ١٩٩٦، لشغل منصب رئيس الجمهورية، نهاية للأحداث التي كان لها أثر ضار على الحياة السياسية في جزر القمر. واعتُمد دستور جديد باستفتاء تم في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وانتُخبت جمعية تشريعية جديدة في كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ووفقا للدستور الجديد، تعتبر جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية دولة اتحادية، قائمة على مبادئ الإسلام. ويُنتخب رئيس الجمهورية، وهو رئيس الدولة، بالاقتراع العام لمدة ست سنوات. ويعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بناء على اقتراح رئيس الوزراء، وهو رئيس الحكومة. وتتألف الدولة من ثلاث محافظات أي تشكل كل جزيرة من الجزر الثلاث محافظة. وتتمتع كل محافظة بقدر كبير من الاستقلال الذاتي الإداري، ويرأسها محافظ يعينه الرئيس بناء على اقتراح مجلس كل جزيرة. ويتولى السلطة التشريعية برلمان مكون من مجلس واحد يضم ٤٣ عضوا، تسمى الجمعية الاتحادية، وتُنتخب بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات.

٩ - وتتهدد السلامة الإقليمية لجزر القمر منذ آذار/ مارس ١٩٩٧ الأزمة التي تعصف حاليا بجزيرة أنجوان وجزيرة موهيلي، بدرجة أقل. وهذه الأزمة ذات الطابع الاقتصادي أساسا، ناجمة عن تدني الدخول بالقيمة الحقيقية، وتدهور رفاه السكان الذي هو متواضع في حد ذاته، وتزايد البطالة والفقر باطراد.

١٠ - وبغية تلافي النزعات الإنفصالية الحالية وكفالة السلامة الإقليمية، تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بوساطة من أجل مساعدة جميع الأطراف في جزر القمر على التوصل إلى حل دائم كفيل بإعادة السلام والأمن والاستقرار.

١١ - وقد أكد الأمين العام من جديد دعمه لوحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية، ودعا الأطراف إلى البحث عن حل سلمي للحالة يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. كما عين ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى كمراقب في الاجتماعات التي تُعقد بين الأطراف برعاية منظمة الوحدة الأفريقية.

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - خلال السنوات العشر الأولى بعد الحصول على الاستقلال في عام ١٩٧٥، بلغ النمو الاقتصادي - الذي حفزته الاستثمارات العامة المكرسة للهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية - ٦ في المائة سنويا؛ وبعد أن أنجِزت المشاريع الكبرى، في أواسط الثمانينات، تباطأ النمو ولم يزد متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية عن ١,٢ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦، مما أفضى إلى انخفاض في الدخل الفردي يبلغ نحو ٢ في المائة سنويا.

١٣ - واقتصاد جزر القمر هو اقتصاد ريفي بالدرجة الأولى. ويقتصر قطاع الصناعة على أنشطة الصناعة التحويلية الصغيرة النطاق، أما تطور السياحة فلا يزال في مرحلة غير متقدمة. وتمثل الزراعة (بما في ذلك صيد الأسماك)، والتجارة والإدارة العامة الجزء الأساسي من النشاط الاقتصادي وتبلغ حصتها من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨٥ في المائة، مقابل ١١ في المائة تقريبا للخدمات المتنوعة والبناء، و ٤ في المائة فقط للصناعة التحويلية. وتمثل عملية تبادل السلع والخدمات (الواردات والصادرات) ما يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي. وفضلا عن ذلك، فإن الاقتصاد اقتصاد استهلاكي، ففي الفترة ١٩٨٥ ١٩٩٦ كان الاستهلاك يتجاوز الإنتاج بنسبة متوسطها ٢ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي،

والمدخرات الأجنبية، في شكل تحويلات عامة وخاصة أساسا، هي التي كانت تمول الفارق وتغطي أيضا مجموع الاستثمار الداخلي الإجمالي.

١٤ - ويمثل القطاع الزراعي عموما - بما في ذلك صيد الأسماك وتربية المواشي والحراجة - زهاء ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم ٧٠ في المائة من القوى العاملة. وداخل القطاع، يمثل إنتاج الأغذية، التي تُستهلك بشكل متزايد داخل البلد، ما يزيد عن نصف القيمة المضافة، بينما يمثل صيد الأسماك وتربية المواشي والحراجة حصة تكميلية تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة، وتمثل الصادرات من ١٠ إلى ١٥ في المائة. وبالرغم من ضآلة حصة صادرات المنتجات الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تمثل ٩٥ في المائة من صادرات البضائع في جزر القمر. والواردات الغذائية تفوق وحدها الإيرادات الآتية من صادرات المحاصيل التجارية، وأهم هذه الواردات الأرز وهو الغذاء الأساسي الذي يوفر نصف السعرات الحرارية التي يستهلكها السكان.

١٥ - وافتقر السكان بسبب التدهور العام للاقتصاد والنمو الديمغرافي. ولعل ضعف القدرة الشرائية الذي تفاقم من جراء خفض قيمة فرنك جزر القمر بنسبة ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٤ بالنسبة للفرنك الفرنسي، وسعر المواد الغذائية الذي يُعتبر باهظا هما السبب في انعدام الأمن الغذائي ولا سيما لأفقر الفئات الاجتماعية. ويختلف الفقر من جزيرة إلى أخرى وهو منتشر أساسا في أنجوان بالنظر إلى الكثافة السكانية وهبوط أسعار منتجات التصدير الرئيسية، ولا سيما كبش القرنفل. وفي ضوء التعريف المقبول عموما لعتبة الفقر المطلق المقدرة بـ ٤٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة كدخل فردي سنوي، يشير استقصاء عام ١٩٩٥ للأسر المعيشية إلى أن ٤٦ في المائة من الأسر المعيشية، أي زهاء نصف سكان جزر القمر، يعيشون في حالة الفقر هذه.

١٦ - وفور تباطؤ الاقتصاد منذ عام ١٩٨٥، أصبحت أوجه القصور في إدارة القطاع العام واضحة وأفضت إلى حالة مالية خرجت عن زمام السيطرة، مما أسهم في تآكل الثقة، داخل البلد ولدى المانحين الأجانب. وبالنظر إلى استحالة الاقتراض من الخارج بشروط السوق، ومحدودية اللجوء إلى الائتمان الداخلي، فإن حالات العجز المتزايدة مُولت أساسا عن طريق تراكم المتأخرات الداخلية والخارجية.

١٧ - ومنذ عام ١٩٩٠، شرعت الحكومة، بمساعدة المجتمع الدولي، في برنامج واسع النطاق لتثبيت الاستقرار والتكيف الهيكلي بغية إصلاح المالية العامة وتحرير الاقتصاد وتعزيز القدرات المؤسسية. ولكن نتائج هذا البرنامج لم تكن مجدية تماما وذلك بالدرجة الأولى من جراء التقلب المتكرر الذي يشهده المناخ السياسي مما يجعل من الصعب احترام الأهداف التي رسمها برنامج التكيف الهيكلي.

التطور الاقتصادي الأخير

١٨ - سجل اقتصاد جزر القمر نموا ضعيفا بالقيمة الحقيقية يناهز ١ في المائة في عام ١٩٩٦ بالمقارنة بـ ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٥، وهو ما يمثل انخفاضا يبلغ نحو ٥ في المائة على مدى سنتين، بينما

يستمر عدد السكان في الزيادة بمعدل يبلغ نحو ٢,٧ في المائة سنويا. ويظل الاقتصاد هشا جدا بسبب انعدام التنويع ونقص القدرة على المنافسة، وشدة ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج، ومحدودية السوق الداخلية. ويلاحظ تراجع الإنتاج الوطني في معظم قطاعات الاقتصاد. وتم تخفيض معدل التضخم خلال ١٢ شهرا في عام ١٩٩٦ إلى حدود ٣,٥ في المائة بفضل السياسة النقدية الحريصة التي اتبعها المصرف المركزي وبفضل الانتماء إلى منطقة الفرنك. وخلال الفترة بين الفترتين، ضعف الوضع الخارجي للبلد بشكل ملحوظ، واحتياطاته الرسمية الإجمالية تعادل ٧ أشهر من الواردات من السلع والخدمات (فيما عدا تكاليف عوامل الإنتاج) والمتأخرات الخارجية المقدرة بمبلغ ٤٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أي ما يعادل ١٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٩ - وتتسم المالية العامة بعجز كبير وهيكلي. وما زالت ايرادات الدولة من الضرائب في عام ١٩٩٦ ضعيفة ونسبتها ١٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد بصفة أساسية على الضرائب غير المباشرة المفروضة على التجارة الخارجية. ونتج هذا الوضع عن ضعف الاقتصاد بصفة عامة. والمصروفات الجارية (الداخلة في الميزانية والخارجة عنها) شكلت حوالي ٢٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦. وما زالت المصروفات الرأسمالية ضعيفة بسبب نقص الأموال اللازمة للإنفاق على المشاريع، وبسبب التدابير التي اتخذها بعض مقدمي القروض ردا على تراكم متأخرات خدمة الديون الخارجية. وقد أدى لا محالة تعليق صرف الهبات المقدمة إلى الميزانية إلى حين تطبيق برنامج ملائم للتكيف إلى تراكم آخر للمتأخرات الداخلية والخارجية على حد سواء. والمتأخرات الداخلية والخارجية تقدر بنسبة ٩,٦ في المائة و ١٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي.

٢٠ - وفيما يتعلق بالحالة الخارجية، يلاحظ تدهور معدلات التبادل ووجود عجز هيكلي في ميزان المدفوعات. والصادرات غير قادرة إلا على تغطية ١٣ في المائة من الواردات. وقد أصيبت الأسواق التي تتلقى الصادرات التقليدية لجزر القمر بالكساد، وتميز الوضع في عام ١٩٩٦ بانخفاض الإيرادات من السلع الأساسية وتدهور قيمة الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعليق المعونة الخارجية المقدمة لميزان المدفوعات، فازدادت خدمة الديون الخارجية. والأموال النقدية المتاحة تعادل سبعة أشهر من الواردات من السلع والخدمات، بدون حساب تكاليف عوامل الإنتاج، ويقدر المستوى الحالي للديون الخارجية بنسبة ٨٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن خدمة الديون تعادل ٤٢,٧ في المائة من قيمة الصادرات من السلع والخدمات.

٢١ - وقد عانت القطاعات الاجتماعية بصفة خاصة من تدهور الحالة الاقتصادية. وإن المساهمة المتدنية لميزانية الدولية في التعليم والتدريب أدت إلى افتقار المدارس افتقارا لا مثيل له إلى المواد والمعدات بالإضافة إلى نقص هائل في مجال التدريب الأولي والمستمر للمعلمين. وينطبق الشيء نفسه على المجال الصحي الذي لا يتلقى التمويل اللازم. وقد تفاقم الضعف النوعي للهياكل الأساسية الاجتماعية - الصحية بسبب عدم توفر الموظفين المؤهلين، وقِدم المراكز الصحية والمستشفيات ونقص المعدات فيها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأدوية الأساسية.

٢٢ - وإزاء تدهور الحالة المالية في عام ١٩٩٦، والتأخر المتزايد في دفع المرتبات الناجم عن ذلك، وضعت سلطات جزر القمر برنامجا هو في الواقع برنامج إشرافي للفترة من شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهدفه تدارك التأخير المتزايد في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الثقة من أجل خلق ظروف ملائمة لتصحيح الحالة الاقتصادية بغية استئناف الحوار مع المؤسسات المالية الدولية.

٢٣ - وتشير المعلومات المتاحة في عام ١٩٩٧ إلى أن ازدياد الناتج المحلي الإجمالي سيكون أقل من ١ في المائة. وتفاقم الانكماش الاقتصادي بسبب الانهيار الكامل لقطاع الطاقة الذي أدى إلى نقص شديد في الكهرباء من ناحية، وبسبب الأزمة الانفصالية الأنجوانية التي عطلت التنفيذ المعتاد للبرنامج في جميع أنحاء البلد من ناحية أخرى.

رابعا - المشاكل الرئيسية للتنمية

٢٤ - كثافة السكان. قُدر عدد سكان جزر القمر في عام ١٩٩٦ بـ ٠٠٠ ٥٠٩ نسمة يعيشون في مساحة تبلغ ٨٦٠ ١ كيلو مترا مربعا أي بكثافة تبلغ ٢٧٤ شخصا في الكيلومتر المربع الواحد، وهي من أكبر الكثافات السكانية في أفريقيا. وما زال سكان جزر القمر يتميزون بسن منخفض: ٤٥ في المائة منهم يقل عمرهم عن ١٥ سنة و ٥٧ في المائة منهم يقل عمرهم عن ٢٠ سنة. ويشكل هؤلاء السكان ذوو السن المنخفض عبئا كبيرا على الدولة التي يجب أن تؤمن لهم التعليم. ويترتب على ذلك عواقب وخيمة من حيث الاستثمارات اللازمة، فضلا عن أثر ذلك على الطلب على الغذاء.

٢٥ - سوء الحالة الصحية. معدل الوفيات عند الرضع عال جدا (١٠٣ لكل ٠٠٠ ١٠) بالإضافة إلى معدل الوفيات عند الأمهات الذي يقدر بـ ٥٠٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ حالة ولادة حية. والملاريا منتشرة في شكل وباء وتمس جزءا هاما من السكان. كما أن سوء التغذية متواتر وحصة الشخص تبلغ حوالي ٧٥٤ ١ سعرا في اليوم مع وجود تفاوت بين الجزر. وتعني هذه الحالة الصحية الرديئة أن العمر المتوقع بعد الولادة يقل عن ٥٧ سنة.

٢٦ - انخفاض معدل النشاط وارتفاع معدل البطالة. تعيش الأغلبية الساحقة من السكان في الريف في بيئة تتسم باقتصاد الكفاف. فمعدل النشاط الإجمالي للسكان متدن نسبيا ويبلغ ٢٨ في المائة مقابل معدل بطالة تبلغ ٧٢ في المائة وفقا لآخر تعداد للسكان أجري في عام ١٩٩٠. ويتسم سوق العمل بتزايد مستمر في عدد طالبي العمل، ويقدر عدد الشبان الذين يبلغون سن العمل كل سنة بـ ٠٠٠ ١٢ شخص. وتقدر نسبة السكان القادرين على العمل بـ ٣,٤ في المائة من مجموع السكان، وأكثر من ثلثهم بدون عمل ثابت. والوظائف الرسمية المعروضة تقل وينتج عن ذلك معدل بطالة تقدر بنسبة ٣٠ في المائة من مجموع السكان القادرين على العمل.

٢٧ - المشاكل البيئية والحضرية. يهدد التدهور السريع للبيئة الطبيعية للبلد تنميتها المستدامة تهديدا كبيرا. وبسبب الضغط الديموغرافي على المساحات الصالحة للزراعة والاحتياجات من موارد الطاقة، تزال الأحراج على نطاق واسع مما يهدد البيئة الأرضية. كما أن الإقبال على الرمل والمرجان لاستخدامهما في عمليات البناء يهدد البيئة الساحلية. أما فيما يتعلق بالبيئة الحضرية، فيترتب على النمو الديموغرافي والافتقار المتزايد للسكان عواقب وخيمة.

٢٨ - التعرض للصدمات الخارجية وبُعد الجزر عن بقية العالم. تعتمد جزر القمر، شأنها في ذلك شأن البلدان الصغيرة والجزر المدارية بصفة خاصة، على تصدير عدد محدود من المنتجات ذات الأصل الزراعي، ويجب أن يستورد البلد كل السلع الاستهلاكية والمنتجات النفطية والمواد الخام التي يحتاج إليها تقريبا. وعليه، تتأثر وارداته بصفة خاصة بالصدمات الخارجية وبتدهور معدلات التبادل التجاري الناجم عن ذلك. وجزر القمر بعيدة عن الأسواق العالمية الرئيسية مما يترتب على ذلك تكاليف نقل عالية بصفة خاصة وهذا من شأنه أن يحد من إمكانيات تنميتها.

خامسا - الإصلاحات الهيكلية

٢٩ - أقامت جزر القمر عددا من الإصلاحات الهيكلية لوضع البلد في اتجاه التنمية المستدامة. وتعمل جزر القمر في أربعة اتجاهات أهمها: إصلاح الاقتصاد الكلي، وإصلاح الإدارة، وخصخصة القطاع العام، وتحرير الاقتصاد.

٣٠ - إجراء التكييف الداخلي للقطاع العام وإصلاحه المالي. تؤدي الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها جزر القمر إلى تأثير إدارة الميزانية تأثيرا سلبيا على التوازن الداخلي والخارجي. والهدف هو إصلاح الوضع عن طريق جعل العجز العام الكلي مبلغا معقولا، دون تراكم المتأخرات. ويتم إجراء تنقيح هيكلي للنظام الضريبي: تبسيط معدلات الضرائب وتخفيض عددها، والتحقق من دافعي الضرائب، وتخفيف الإجراءات الإدارية. وتتمثل الاستراتيجية المعتمدة للحد من المصروفات العامة في تخفيض عدد الذين يتقاضون أجورا عن طريق تخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية والقضاء على الازدواج الوظيفي.

٣١ - إصلاح شركات القطاع العام. يجري إصلاح القطاع العام من خلال خصخصة الإدارة عن طريق منح الامتيازات بهدف تحسين فعالية شركات القطاع العام، وإيجاد ظروف مواتية لتنمية القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل. وحتى هذا اليوم، تم خصخصة الشركة الوطنية للمياه والكهرباء، وتجري الآن دراسات مالية أولية لخصخصة شركة الهيدروكربونات.

٣٢ - إصلاح الخدمة المدنية. تحاول سلطات الدولة جعل إدارتها فعالة على الرغم من تخفيض عدد الموظفين. وتتمثل الاستراتيجية في تقييم وإعادة تعريف الوظائف وأهداف الهيئات العامة عن طريق مساعدتها على تعزيز أساليب عملها.

٣٣ - التدابير المتخذة لصالح القطاع الخاص. تهدف سلطات الدولة إلى جعل القطاع الخاص محركا للتنمية والاستثمارات، ومصدرا للوظائف. ومن بين الإجراءات التي يجري اتخاذها، إلغاء التدابير الإدارية لرقابة التجارة الخارجية والأسعار؛ واعتماد هيكل للضرائب لتشجيع الاستثمارات الخاصة؛ وإعداد دراسات قانونية وخطة عمل لضمان تنفيذ العقود، وفتح الشركات وإغلاقها بحرية.

٣٤ - الحد من النمو الديموغرافي. إن أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه جزر القمر هي الزيادة السريعة في السكان، مما يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على الخدمات العامة والوظائف، ويفرض ضغطا متزايدا على النظام الإيكولوجي الهش. ويتم اتخاذ تدابير تسمح لجميع سكان جزر القمر، مهما كان مستوى دخلهم، بالحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

٣٥ - رفع مستوى الموارد البشرية. تهتم السياسة الوطنية بتحسين نوعية التعليم الابتدائي، والخدمات الصحية الأساسية. وتم وضع خطة توجيهية للتعليم تركز تركيزا كبيرا على رفع نسبة الالتحاق بالمدارس، ومعدلات محو الأمية عند البالغين، وتحسين نوعية التعليم عن طريق تعزيز فعاليته الداخلية والخارجية. وشرعت حكومة جزر القمر في سياسة ترمي إلى تحسين الوضع الصحي لسكانها عن طريق الانضمام إلى استراتيجية خاصة، مثل إعلان ألما-أتا في عام ١٩٧٨ بشأن الرعاية الصحية الأولية بصفتها استراتيجية أساسية لتنمية القطاع الصحي أو مبادرة باماكو.

٣٦ - حماية البيئة والإدارة السليمة للموارد الطبيعية. تسلم الحكومة بمبدأ إدماج البعد البيئي في وضع برامج التنمية وتنفيذها. واعتمدت الحكومة، على نحو ينسجم مع السياسة الوطنية البيئية، استراتيجية للتنمية الزراعية ترمي بصفة أساسية إلى كفالة الأمن الغذائي وتحقيق توازن في مجال تغذية السكان، وتشجيع محاصيل التصدير، وتشجيع إيجاد فرص عمل في القطاع الزراعي وشبه الزراعي، وضمان الاستغلال المستدام للأراضي.

سادسا - المعونة الخارجية

٣٧ - يعتمد اقتصاد جزر القمر بشدة على المعونة الخارجية. ولذلك تبلغ القيمة السنوية الصافية لكل فرد في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية ٩٠ دولارا بالنسبة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، وهو ما يعادل ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تزال المعونة الخارجية، مع حفظ التناسب الكلي، مرتفعة بالمقارنة بالثقل الاقتصادي للبلد وسكانه. وبلغت نحو ٤٧ مليون دولار سنويا، في حالة مزج جميع المساعدات المقدمة خلال السنوات الخمس الماضية.

٣٨ - وفي الفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦، ساهم المجتمع الدولي من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ١٧٩,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وارتفعت من ٤٨,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ الى ٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٦، أي بانخفاض يبلغ ١٦

في المائة على مدى أربع سنوات. وفي عام ١٩٩٦، بلغت المعونة الخارجية أدنى مستوى لها خلال السنوات الست الماضية. وتتألف بنسبة ٧٧ في المائة منها في شكل منح و٢٣ في المائة في شكل قروض ميسرة. والقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للمعونة هي التعليم، والصحة العامة، والتنمية الريفية المتكاملة، والنقل والزراعة.

سابعا - مبادرات في مجال تنسيق المعونة

٣٩ - اختارت الحكومة آلية اجتماع المائدة المستديرة بتأييد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تعزيز الحوار بشأن السياسات والاستراتيجيات مع شركائها في مجال التنمية ومن أجل تحبيذ تعبئة الموارد الخارجية. ولذلك جرت مشاورات قطاعية بشأن الزراعة والبيئة في جنيف في عام ١٩٩٥، ومن المقرر إجراء مشاورات بشأن التعليم قرب نهاية عام ١٩٩٨. وتعتزم الحكومة عقد مؤتمر عالمي للمائدة المستديرة يركز على مكافحة الفقر.

ثامنا - المبادرات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة

٤٠ - الوكالات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة التي تنشط في جزر القمر هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وتتدخل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب العمل الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كوكالات تنفيذية للبرامج الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤١ - وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، يتولى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه المنسق المقيم، برئاسة اجتماعات التنسيق بين الوكالات التي ترمي الى دراسة عناصر السياسة والبرمجة والإدارة وتنسيقها واتخاذ القرارات الجماعية بشأنها. وبغية تعزيز دور المنسق المقيم والتنسيق فيما بين الوكالات، جرى التوصل في عام ١٩٩٥ الى اتفاق بشأن إنشاء لجنة ميدانية مخصصة للتشاور، تضم جميع رؤساء وكالات الأمم المتحدة؛ وذلك وفقا لآلية التنسيق المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

٤٢ - وتتعاون مختلف وكالات الأمم المتحدة في جزر القمر بصورة وثيقة لخدمة الأهداف والأولويات المحددة في مذكرة الاستراتيجية القطرية، التي تشترك في وضعها الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والتي تحدد توجهات واستراتيجية المنظومة في مجملها في مجال دعم جهود التنمية في جزر القمر. وتولت منظومة الأمم المتحدة مواءمة دورات البرمجة بالنسبة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ بهدف التوسع الى أبعد حد في مفهوم وتنفيذ البرامج.

٤٣ - وخلال السنوات الماضية، جرى تعزيز تنسيق الأنشطة فيما بين وكالات الأمم المتحدة. وقد عمل أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات - المكون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي - في تعاون وثيق مع البنك الدولي وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمانحين. وجرى إنشاء آلية للتشاور في مجال الصحة من خلال إقامة لجنة قطاعية تضم الحكومة والمانحين وتتدخل في قطاع الصحة وكذلك في إطار إجراءات مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/سيدا) التي تجري في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/سيدا). وقد سارت أعمال آلية التشاور على ما يرام خلال إعداد برامج التعاون لوكالات الأمم المتحدة المقدمة الى جزر القمر. ويجري التعاون أيضا بين الوكالات في مجالات السكان، والتعليم/التدريب، والصحة، والمساعدة في حالات الطوارئ وتعزيز المؤسسات.

٤٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - يتمثل الهدف الرئيسي لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامجه القطري الجديد، في دعم جهود البلد من أجل التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيغطي البرنامج القطري الجديد، أو إطار التعاون القطري، الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، وفقا لمذكرة الاستراتيجية القطرية.

٤٥ - ويرمي الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى التعزيز الدائم للقدرات، باستثناء التدابير المؤقتة والقصيرة الأجل، وبواسطة تدابير التشاور والتدريب. ولتحقيق ذلك، فإن إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتكامل في البيئة المحلية وتعبئ كل فرد حول هذا الهدف المشترك. ويتسم النهج المستخدم بأنه قائم على المشاركة بصورة كبيرة ويشمل جميع العناصر الفاعلة المعنية: المؤسسات، والرابطات، والمجتمعات المحلية.

٤٦ - ويحبذ عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النهج البرنامجي، وهو عبارة عن تدخلات تدخل في الإطار المرجعي المقدم من السياسات والبرامج الوطنية المحددة جيدا. ويتمثل هذا العمل في مساعدة السلطات الوطنية على وضع سياسات واستراتيجيات إنمائية للأجل المتوسط ترمي الى تحقيق التنمية البشرية المستدامة ولا سيما تحديد استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي دفع الى البدء في التفكير في وضع رؤية منظورية طويلة الأجل لجزر القمر، بدعم من مشروع الدراسات المستقبلية الافريقية (الدراسات المنظورية الوطنية الطويلة الأجل).

٤٧ - وجرى اتخاذ إجراءات على صعيد المجتمع المدني ومن قبل صانعي القرارات، بهدف إجراء حوار وطني بشأن الفقر، وجعل المجتمعات المحلية الأساسية ورابطاتها مسؤولة عن إدارة عملية التنمية، وإقامة تحالفات بين مختلف قطاعات المجتمع، والسلطات المحلية ومجتمع المانحين حول هدف مشترك، ألا وهو التنمية البشرية المستدامة.

٤٨ - وفي إطار دعمه لوضع سياسات إنمائية، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام في الإجراءات التي أدت الى اعتماد سياسة وطنية للبيئة وخطة عمل بيئية ترمي الى الحفاظ على التنوع البيولوجي لجزر القمر. وبنفس الطريقة، فإن العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي أدى في الغالب الى عقد اجتماع للهيئات العمومية للقطاع الخاص والذي أسفر عن إنشاء رابطة النهوض بالقطاع الخاص والتي ترمي الى تيسير إنشاء مشاريع وتوجيه منظمي المشاريع الجدد وتقديم المشورة إليهم. ومن بين نتائج العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح القطاع الخاص إنشاء منفذ واحد لاستقبال منظمي المشاريع، وتحرير غرفة التجارة والصناعة والزراعة، وإنشاء منظمات مهنية.

٤٩ - وفي إطار المبادرة الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا التي تعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية كمجال ذي أولوية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم بعثة استكشافية في آذار/ مارس ١٩٩٨ للإعداد لوصول بعثة إلى جزر القمر لوضع إطار التدخل لمشروع "مبادرة شبكة الإنترنت من أجل افريقيا - التنمية المستدامة".

٥٠ - واعتبر التقرير بشأن التنمية البشرية المستدامة في جزر القمر المنشور في عام ١٩٩٧ كوثيقة تقنية ستتيح إرساء أسس استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر. وفي مجال تنمية الموارد البشرية، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل إعداد ونشر خطة توجيهية للتعليم وهو يعتزم اتمام العملية بتأييد عرضها في إطار مشاورات قطاعية في سياق عملية اجتماعات المائدة المستديرة، كلما سمحت بذلك الظروف السياسية.

٥١ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله في مجال تنسيق المعونات وتعبئة الموارد لخدمة أولويات التنمية الوطنية. ويمارس هذا الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال آلية اجتماع المائدة المستديرة وكذلك من خلال عمل شبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. ويتعلق أيضا بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المختصة بتنسيق المعونات؛ وأتاحت المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع إحصائيات اقتصادية وقيم إجمالية للحسابات الاقتصادية القومية وكذلك استكمال قاعدة بيانات برنامج الاستثمارات العامة. وجرى ترجمة استراتيجية تعبئة الموارد التي وضعت للفترة ١٩٩٦-١٩٩٥ بتمويل أنشطة البرنامج بما يصل إلى ٤٧ في المائة من الأموال المعتمدة.

٥٢ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم، جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمجتمع الدولي، لوضع برامج إنمائية في المجالات ذات الأولوية للتنمية البشرية المستدامة. وسيجري وضع وتنفيذ إجراءات لتعزيز القدرات من خلال المشاركة الوثيقة للمجتمعات المحلية والرابطات المعنية، التي يجب اعتبارها شركاء كاملين ومزودين بمسؤوليات جديدة في مجال تنفيذ عملية التنمية.

٥٣ - وجرى بناء برنامج التدخل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ حول أربعة محاور تكميلية مع تطابقه التام مع الأولويات الوطنية للتنمية، كما هي محددة في مذكرة الاستراتيجية القطرية التي

أعدتها الحكومة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي (أ) تعزيز الحكم، (ب) تحسين نوعية الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها، (ج) تعزيز القدرة الإنتاجية وتطوير وسائل المعيشة القابلة للبقاء من أجل المحرومين، (د) الحفاظ على البيئة. وتتمثل الإجراءات التي اتخذت في إطار المجال الأول للبرنامج في مواصلة تقديم البرنامج الإنمائي للدعم للإصلاح الإداري في مجال تنظيم الانتخابات الرئيسية والتشريعية.

٥٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان - تركز البرنامج الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم المساعدة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) على صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة. وأتاحت المساعدة المقدمة من الصندوق للحكومة تحديد إطار لسياسة وطنية في مجال السكان وتحسين قاعدة البيانات بهذا الصدد.

٥٥ - وتركز برنامج الصندوق لتقديم المساعدة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ على الصحة في مجال التناسل وتنظيم الأسرة. وسيتيح البرنامج الجاري تنفيذه تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لوزارة الصحة عن طريق تسهيل وصول السكان إلى الخدمات الجيدة وتحديد أسس البرنامج الوطني في مجال الصحة الإنجابية. ويعتبر الصندوق المانح الرئيسي فيما يتعلق بالأنشطة في مجال السكان في جزر القمر: يضطلع بدور رئيسي في مجال تنظيم الأسرة وفي وضع فكرة برنامج وطني لإدماج المرأة في عملية التنمية.

٥٦ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - يتركز برنامج اليونيسيف بصفة خاصة على قطاعات الصحة/التغذية، والتعليم، والمياه والتصحاح. وتقوم الاستراتيجية المعتمدة على أساس تعزيز مشاركة المجتمع المحلي والتي تتحقق بروح تتسم بالتقاسم الأكبر للمسؤوليات فيما بين الحكومة والمجتمع المحلي واليونيسيف في مجال تحسين الخدمات.

٥٧ - وفي مجال الصحة، تتركز المساعدة حول ثلاثة مشاريع: الرعاية الصحية الأولية/ مبادرات باماكو، والبرنامج الموسع للتطعيم، والنهوض بالصحة. ويسعى البرنامج إلى كفالة إمكانية وصول ٦٠ في المائة من السكان إلى الرعاية الأساسية الجيدة في المجالين الوقائي والعلاجي: الرعاية الصحية الأساسية (جرى التشديد على مكافحة الملاريا، وأمراض الإسهال والوصول إلى الأدوية الأساسية)، وتدعيم البرنامج الموسع للتطعيم، وتعزيز التكنولوجيات الملائمة ذات التكلفة الزهيدة بغية تحسين الإمداد بالمياه والوقاية الصحية والبيئة. ويستكمل البرنامج بتدخلات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية في مجالات البنى الأساسية والتدريب.

٥٨ - ويرمي برنامج التعليم إلى زيادة المعدل الصافي للقيد بالمدارس، وتحسين نتائج التدريب بغية زيادة معدل استكمال المرحلة الابتدائية. والأهم كذلك، عند التوسع في تدريب المدرسين، ومشاركة الآباء في إدارة المدارس وإنشاء مجالس المدارس التي تضم المدرسين والآباء وزعماء المجتمع المحلي، فإنه من المؤمل تحسين وضع الأولويات، وتحديد الأنشطة، وزيادة مساءلة كل مشارك (الحكومة والمجتمع المحلي والشركاء

الخارجيين الآخرين). ويعتزم البرنامج بلوغ ٢٠ في المائة من المدارس، أي ٥٢ مدرسة. وهو ما يستلزم لذلك تقديم أموال تكميلية.

٥٩ - يرمي برنامج التخطيط والدفاع الاجتماعي والتعبئة الاجتماعية إلى تعزيز القدرات الوطنية على التخطيط، وكذلك تعزيز نظام جمع وتحليل الإحصائيات الاجتماعية التي ترمي إلى كفالة متابعة أفضل للاتجاهات وإدخال التصحيحات المناسبة. وسيسهم في كفالة متابعة تطبيق اتفاقية حقوق الطفل والاضطلاع بأنشطة الدفاع عن الآراء لدى صانعي القرارات والمجتمع والأسر والأطفال. ويمكن أن يصبح هؤلاء أداة رئيسية لتحديد الاتجاهات وإدخال التعديلات المطلوبة على البرامج. وتعتبر برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي وضعت بالتكامل مع برامج اليونيسيف، العناصر المحركة فيها.

٦٠ - منظمة الصحة العالمية - يرمي التعاون التقني بين جزر القمر ومنظمة الصحة العالمية إلى تقديم الدعم إلى البلد في تحقيقه للأهداف ذات الأولوية للتنمية الصحية حتى عام ٢٠١٠، والتي وضعتها الحكومة بمساعدة منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تتمثل أهدافها الرئيسية في إبطاء نمو السكان، وتحسين فعالية نظام الصحة العامة، وكفالة المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في إدارة الخدمات الصحية.

٦١ - وخلال السنتين الأخيرتين، أيدت منظمة الصحة العالمية مبادرات الحكومة بتعزيز النظام الصحي في مجالات الإدارة، وتمويل الخدمات، ولا مركزية البرامج وتكاملها، والمشاركة المجتمعية، وتشغيل الدوائر الصحية، وتدريب الأفراد ومكافحة المرض؛ وبصورة أكثر تحديدا مكافحة الملاريا، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/سيدا)/ الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والاستعداد لحالات الطوارئ الوبائية والاستجابة لها.

٦٢ - منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو) - لم يكن لدى الفاو، التي تواجدت لمدة طويلة في التنمية الريفية لجزر القمر، سوى مشروع واحد في بداية عام ١٩٩٧ يرمي إلى تعزيز الخدمات البيطرية وتقديم الدعم لتطوير تربية الماشية. وعلى أي حال، تؤدي البعثة الاستكشافية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ التي كانت ترمي إلى إرساء أسس برنامج خاص للأمن الغذائي لجزر القمر والزيارة الأخيرة للمدير العام للفاو إلى توقع حدوث زيادة في الأنشطة خلال الأشهر المقبلة.

٦٣ - برنامج الأغذية العالمي - أوقف برنامج الأغذية العالمي، الذي تواجد في جزر القمر منذ عام ١٩٧٩، أنشطته في البلد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وخلال هذه الفترة، قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم أساسا للتنمية الريفية والأمن الغذائي وكذلك إلى النظام الصحي وإلى المقاصف المدرسية عن طريق تقديم مواد غذائية إلى المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس الابتدائية. ولذلك، وكنتيجة لتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والتي قرر الأمين العام للأمم المتحدة إيفادها استجابة لقرار الجمعية العامة ٥١/٣٠ واو، فإن برنامج الأغذية العالمي يعمل حاليا على

وضع برنامج خاص للمعونة الغذائية في صيغته النهائية. وفي هذا السياق، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بتوزيع مواد غذائية، وبصفة خاصة الأرز، على فئات السكان الأحوج في الجزر الثلاث بجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية والتي جرى توضيح احتياجاتها من المعونة الغذائية.

تاسعا - بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات

٦٤ - أوفدت الأمم المتحدة بعثة متعددة التخصصات إلى جزر القمر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، ترمي إلى تقييم الاحتياجات البشرية والمساعدة الاقتصادية العاجلة التي ستحتاج إليها البلد ولإعداد خطة عمل لتقديمها إلى المجتمع الدولي، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٥١/٣٠ واو. وتكونت هذه البعثة التي استغرقت أسبوعين من موظفين بإدارتي الشؤون الإنسانية والشؤون السياسية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والفاو، وبرنامج الأغذية العالمي.

٦٥ - ورأت بعثة الأمم المتحدة أن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية تحتاج إلى مساعدة عاجلة في مجالات الأغذية، والزراعة، وتربية الماشية، وصيد الأسماك، والصحة، والتغذية، والتعليم، والمياه، والتصحاح دون إهمال المسائل المتعلقة بالتعليم في مجال السكان. ويتعين الاستجابة سريعا لإشباع الاحتياجات الفورية والأساسية والتي لا تملك الأغلبية العظمى من السكان المستهدفين (نحو ٤٠ في المائة) وسائل إشباعها بسبب تدهور المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويرد تقدير لهذه الاحتياجات في الجداول الواردة بالمرفق.

٦٦ - ولا يدخل برنامج المساعدة العاجلة الموضوع لفترة ستة أشهر في إطار المساعدة الإنسانية التقليدية التي تقدم في سياق الصراعات المسلحة أو في أعقاب الكوارث الطبيعية، ولكنه يتسم بالتأكيد بالأولوية والإلحاح بسبب الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية التي تعصف بالبلد، ويمكن اعتبار الحوادث العديدة التي أدت إلى مصادمات عنيفة وحالات وفاة بمثابة علامات واضحة على التدهور التدريجي للحالة التي تنذر بخطر الاتساع لكي تبلغ نسب خطيرة إذا لم يتخذ أي إجراء لمساعدة السكان الذين يعانون بالفعل من الضيق الاقتصادي.

٦٧ - ويتعين بالضرورة وضع برنامج طموح للتنمية وتنفيذه بدعم من المجتمع الدولي بغية الإمساك بزمام الإجراءات العاجلة المطلوبة.

٦٨ - وتنعكس في الجدول الوارد في المرفق توصيات البعثة موزعة حسب القطاع.

الحاشية

(١) لا تزال مايوت، وهي الجزيرة الرابعة في الأرخبيل، تحت الإدارة الفرنسية.

المرفق الأول

متابعة البعثة المتعددة التخصصات

١ - سيصبح من المحتم أن تبذل حكومة جزر القمر والمجتمع المدني فيها الجهود من أجل تنفيذ مقترحات البعثة تنفيذا ملموسا، والأمم المتحدة تعرف أنه من الممكن التعويل على هذه الجهود.

٢ - ويعتبر تنسيق الأنشطة المضطلع بها لصالح السكان أساسيا للتوصل الى نتائج ملموسة وتفادي تشتيت الجهود. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن يتم هذا التنسيق تحت رعاية المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في جزر القمر.

٣ - وسوف تكون كل وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في إطار برنامج المساعدة العاجلة وإنعاش الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية في جزر القمر مسؤولة من الناحيتين التقنية والتنفيذية عن الجوانب التي تم تحديدها والتي تندرج عادة في إطار اختصاصها وولايتها.

٤ - أما الأنشطة المتوخاة في إطار برنامج المساعدة العاجلة، فسيقدم طلب بشأن كل منها وقد يتم الإعداد لها وفقا للإجراءات المعتمدة لدى الجهة المانحة المحتملة، إذا اقتضى الأمر ذلك.

٥ - والمجتمع الدولي، ولا سيما مجتمع المانحين، مدعو بإلحاح الى تزويد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية بالمساعدة التي هي بحاجة ماسة اليها والتي يرد وصفها في المرفق أدناه.

المرفق الثاني

جدول التوصيات حسب القطاعات

	عنوان المشروع	الجهات المستفيدة	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)	وكالة التخطيط/التنفيذ
	الحكم			
١ -	تعزيز القدرات اللازمة للحكم الجيد	جميع السكان	١٠٠ ٠٠٠ الى ١٥٠ ٠٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	الزراعة وصيد الأسماك			
٢ -	تقديم المساعدة العاجلة لتزويد جزر انجوان الثلاث بالبذور والأدوات والمنتجات البيطرية	٧ ٠٠٠ أسرة	٣٨١ ٠٠٠	منظمة الأغذية والزراعة/ منظمات غير حكومية محلية ودولية بالاضافة الى الإدارات الإقليمية المعنية بالزراعة
٣ -	برنامج تعويضات لملاك الحيوانات المصابة بداء الجمرة الخبيثة في جزر القمر	ستحدد فيما بعد	٧٠ ٠٠٠	منظمة الأغذية والزراعة
٤ -	إصلاح الهياكل الأساسية لحفظ المنتجات البحرية في انجوان	٣ ١٠٠ صائد أسماك	٩٠ ٠٠٠	منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع الإدارة الإقليمية ورابطات صائدي الأسماك
٥ -	تشجيع الأنشطة المضطلع بها لصالح منظمي المشاريع من الشباب الريفيين المنتشرين في جزيرة انجوان	٨٢٠ شخصا موزعين بين صائدي الأسماك والمزارعين من الشباب وطلاب الزراعة	٢١٦ ٠٠٠	منظمة الأغذية والزراعة
٦ -	تعزيز خدمات الدعم البيطري المقدمة لتنفيذ مشاريع صغيرة يقوم بها الشباب في ميادين الزراعة وتربية النحل والمواشي	حوالي ٥٠٠ شاب	٤٠٢ ٠٠٠ (التمويل مكفول بالفعل)	منظمة الأغذية والزراعة
	الأغذية			
٧ -	جرايات من الأغذية الأساسية لمشاريع الغذاء مقابل العمل (انظر مشروع الفاو، البذور والأدوات الزراعية)	٤٩ ٠٠٠ في انجوان و ٧ ٠٠٠ في موهيلي	٤,٧ مليون	برنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات غير حكومية
٨ -	منتجات غذائية للتغذية العلاجية	ستحدد فيما بعد بالاستناد الى نتائج الاستقصاء التغذوي	٥٠ ٠٠٠ (بالاضافة الى البرنامج المعتاد لليونيسيف)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة غير حكومية

	عنوان المشروع	الجهات المستفيدة	الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)	وكالة التخطيط/التنفيذ
٩ -	برنامج مراقبة الأغذية والتغذية	في المناطق الأكثر تضررا في جزيرة انجوان	ستحدد فيما بعد	منظمة الأغذية والزراعة/ المصرف الإسلامي للتنمية
	الصحة			
١٠ -	تعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية والتطعيم والإرشاد الصحي	توسيع نطاق المشروع ليشمل ٧٥ في المائة من المراكز الصحية	مبلغ قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار يضاف الى التمويل الموجود بالفعل	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١١ -	إيجاد نظام معلومات يقوم على بيانات اجتماعية تسمح بتقييم حالة الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان	في الجزر الثلاث	٠٠٠ ٥٠ دولار	اليونيسيف
	المياه والتصحاح			
١٢ -	صيانة وإدارة الهياكل الأساسية للإمداد بالمياه	تعطى الأولوية لمناطق محددة في الجزر الثلاث مع التركيز على انجوان وموهيلي	مبلغ قدره ٠٠٠ ٨٠ دولار يضاف الى الميزانية القائمة للأشهر الستة المقبلة	اليونيسيف ومنظمات غير حكومية
١٣ -	تحسين المراحيض وإدارة النفايات وحماية البيئة	تعطى الأولوية لمناطق محددة مع التركيز على انجوان		اليونيسيف ومنظمات غير حكومية
١٦ -	اللوازم المدرسية الأساسية لتلاميذ الصفوف الابتدائية	٠٠٠ ١٠ تلميذ	٠٠٠ ٢٠٠ دولار	اليونيسيف

- - - - -